

AFRICAN UNION  
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE  
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 115 517 700 Cables: OAU, ADDIS ABABA Fax: 251-11-5513039

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية الاربعون  
أديس أبابا، إثيوبيا، 20 يناير – 3 فبراير 2022

الأصل: إنجليزي

EX.CL/1337(XL)

تقرير الجلسة المشتركة للجنة الوزارية المعنية بجدول تقدير الأنصبة  
والمساهمات ولجنة وزراء المالية الخمسة عشر

## التقرير النسخة الأولى

### ألف - المقدمة

1. عقدت اللجنة الوزارية لجدول الأنصبة ولجنة وزراء المالية الخمسة عشر اجتماعاً افتراضياً مشتركاً في 31 يناير 2022. وقد شارك في رئاسة الاجتماع **معالي السيد عمر بن داود**، نائب وزير الدولة للشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتشاديين في الخارج من جمهورية تشاد، نيابة عن **معالي محمد زين شريف**، وزير الدولة للشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتشاديين بالخارج، بصفته رئيس اللجنة الوزارية لجدول تقدير الأنصبة والمساهمات؛ و**معالي طاهر حميد نقيلين**، وزير المالية والميزانية في جمهورية تشاد ورئيس لجنة وزراء المالية الخمسة عشر.
2. كان الاجتماع يهدف إلى دراسة التقرير عن حالة مساهمات الدول الأعضاء في ميزانيات الاتحاد الأفريقي والتوصية بتطبيق العقوبات على الدول الأعضاء التي تخلفت عن الوفاء بالتزاماتها؛ واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطط السداد للدول الأعضاء التي أعلنت ظروفًا قاهرة؛ وبحث تقرير المشاورات الثنائية بين المفوضية وست دول أعضاء من إقليم الشمال فيما يتعلق بتحفظاتها على مسألة تقدير الأنصبة في صندوق السلام: بحث تقرير خبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر عن وضع جدول تقدير الأنصبة الجديد؛ وبحث مشروع المقرر الذي سيقدّم إلى أجهزة صنع السياسات
3. حضر الاجتماع الدول الأعضاء التالية:  
اللجنة الوزارية لجدول تقدير الأنصبة والمساهمات: **تشاد (رئيساً)**، الجزائر، أنجولا، بوتسوانا، مصر، جامبيا، موريشيوس وأوغندا  
لجنة وزراء المالية الخمسة عشر: **تشاد (رئيساً)**، الجزائر، بوتسوانا، الكاميرون، مصر، إثيوبيا، غانا، المغرب، ناميبيا، نيجيريا، رواندا وجنوب أفريقيا

### باء - الكلمات الافتتاحية

4. رحب معالي عمر بن داود في كلمته الافتتاحية، بالأعضاء وأعرب مرة أخرى عن تقديره لترشيح جمهورية تشاد لرئاسة اللجنة الوزارية لجدول تقدير الأنصبة والمساهمات للفترة 2021-2022. كما أعرب عن عميق امتنانه لديوان سعادة الدكتورة مونيكا غنسانز اباجانوي للدعم الفني والإداري المقدم لرئاسة تشاد واللجنة بشكل عام. وسلط الضوء على الغرض من دراسة التقرير عن المساهمات وتطبيق العقوبات لعدم الامتثال، مع تقديره أيضاً للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لدفع مساهماتها على الرغم من التحديات المستمرة الناجمة عن جائحة كوفيد 19،
5. أقر معالي الوزير عمر بن داود كذلك بأنه إضافة إلى الجائحة، يستمر تغير المناخ والإرهاب في التأثير على القارة، وشدد على أهمية تعزيز السلام وسيادة القانون والحكم الرشيد كشرط مسبق للتنمية المستدامة. وشكر كذلك مجموعة وزراء المالية الخمسة عشر على توجيهاتها المستمرة حول الميزانية والشؤون المالية، مناشداً الدول الأعضاء تكملة تلك الجهود من خلال السعي للتأكد من أن مقررات أجهزة صنع السياسة بشأن تمويل الاتحاد بشكل مستدام ويمكن التنبؤ به تحظى بدعم ثابت. واختتم بالدعوة إلى اختتام عاجل للمشاورات الثنائية بين المفوضية وست دول أعضاء من إقليم الشمال بشأن تحفظاتها على مسألة تقدير الأنصبة في صندوق السلام.
6. رحب معالي السيد طاهر حميد نقيلين، رئيس لجنة وزراء المالية الخمسة عشر من جانبه، بالأعضاء في الاجتماع، وأشار في البداية إلى دراسة أجرتها المفوضية في عام 2020 كشفت عن احتمال خسارة بمقدار 270 مليار دولار أمريكي في القارة، في 2020 وحده، بسبب انخفاض الصادرات والواردات بنسبة 35٪ نتيجة للجائحة. ومع ذلك، لاحظ وهنا الدول الأعضاء للوفاء

بالتزامها تجاه "الإعلان حول الاعتماد على الذات" الذي اعتمده المؤتمر في يونيو 2015 من خلال سداد مساهماتها المقدرة في الوقت المناسب.

7. وفي هذا الصدد، أكد معالي الوزير على استمرار اللجنة المشتركة، نيابة عن الاتحاد، في رصد تنفيذ مقررات أجهزة صنع السياسة بشأن تمويل الاتحاد الأفريقي بشكل مستدام ويمكن التنبؤ به، وخاصة مبدأ زيادة ملكية الدول الأعضاء. واختتم كلمته بالتأكيد على أهمية سعي الاتحاد إلى إيجاد مصادر تمويل بديلة، وحث الدول الأعضاء على أن تدرج في تشريعاتها الوطنية ضريبة 0.2% التي تم اعتمادها بهدف تعزيز قدرات الحكومات الوطنية على دفع اشتراكاتها المقررة.

8. أعربت سعادة الدكتورة مونيكا نسانزاباجانوا في كلمتها الافتتاحية، عن تقديرها للجلسة المشتركة لدورها الحيوي في تقديم المشورة لأجهزة صنع السياسة بشأن التمويل المستدام للاتحاد من أجل النهوض بأولويات التنمية في إفريقيا. وسلطت الضوء على أنه على الرغم من جائحة كوفيد 19 المستمرة وما يصاحبها من التحديات، فقد ظلت عمليات التحصيل لمساهمات الدول الأعضاء تمضي بوتيرة مضطربة حيث سجل عام 2021 معدل تحصيل بنسبة 88% من المساهمات المقررة للدول الأعضاء. وأشادت كذلك بالدول الأعضاء التي دفعت مساهماتها لعام 2022 بالكامل وفي الموعد المقرر امتثالاً للنظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي.

9. بالإضافة إلى ذلك، أشادت نائبة الرئيس بثلاث دول أعضاء كانت تسير باتجاه تسوية متأخراتها بما يتماشى مع خطط السداد المتفق عليها، على الرغم من إعلانها ظروفًا قاهرة. ومع ذلك، استرعت انتباه الجلسة المشتركة إلى دولتين عضوين آخرين لم تمتثلًا لمقررات أجهزة صنع السياسة بشأن الموافقة على خطتي السداد الخاصتين بهما، وأكدت كذلك على جهود المفوضية للمساعدة في التعجيل بمعالجة هذه المسألة. كما أطلعت الاجتماع على استمرار المشاورات مع الدول الأعضاء المعنية بشأن تحفظاتها على صندوق السلام، ودعت الجلسة المشتركة إلى تقديم إرشادات واضحة حول كيفية الوصول إلى حل ودي لهذه المسألة.

10. وأخيراً، أشارت نائبة الرئيس إلى أن جدول تقدير الأنصبة المقررة للفترة 2020-2022 يصل إلى آخر سنة من تطبيقه، وأفادت بأن المفوضية، استرشادا منها بخبراء مجموعة وزراء المالية الخمسة عشر حسب توجيهات أجهزة صنع السياسة، قد شرعت في العمل التمهيدي لجمع البيانات والتحصير. ومع ذلك، فقد أقرت بصلاحيته الدول الأعضاء في توجيه العملية فيما يتعلق بتحديد فترات الأساس التي من خلالها تعكس المؤشرات الاقتصادية بشكل أفضل قدرة الدول الأعضاء على الدفع، وأكدت على دعم المفوضية لاتباع الحكمة الجماعية للجنة المشتركة. واختتمت بإعادة التأكيد على أن اتحاداً أفريقياً ممولاً تمويلاً كافياً ومستداماً يعتبر أمراً هاماً وملحاً

### جيم – اعتماد جدول الأعمال

11. عقب الكلمات الافتتاحية، تم اعتماد جدول الأعمال على النحو التالي :

#### أ. الافتتاح

- 1) الكلمة الافتتاحية لرئيس اللجنة الوزارية لجدول تقدير الأنصبة والمساهمات
- 2) كلمة رئيس لجنة وزراء المالية الخمسة عشر
- 3) كلمة نائبة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

#### ب. تنظيم العمل

#### ج. اعتماد جدول الأعمال

د. بحث تقرير اجتماع اللجنة الوزارية لجدول تقدير الأنصبة والمساهمات (مستوى السفراء)

وخبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر المنعقد في 28 يناير 2022

هـ. بحث مشروع المقرر

و. ما يستجد من أعمال

ز. الاختتام

دال - بحث تقرير الجلسة المشتركة للجنة الوزارية لجدول تقدير الأنصبة والمساهمات (مستوى السفراء) وخبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر المنعقد في 28 يناير 2022.

12. قدم سعادة السفير محمد علي حسن، الممثل الدائم لجمهورية تشاد لدى الاتحاد الأفريقي، بصفته

رئيس اللجنة الوزارية لجدول تقدير الأنصبة والمساهمات على مستوى السفراء، النقاط البارزة

في تقرير الجلسة المشتركة التي عُقدت يوم الخميس 28 يناير 2022 على النحو التالي

أ. قدمت المفوضية إلى الجلسة المشتركة لمحة عامة عن حالة مساهمات الدول الأعضاء

في كل من الميزانية العادية لعام 2021 وصندوق السلام للفترة من 1 يناير 2021 إلى

31 ديسمبر 2021. وأشارت المفوضية إلى أن المجلس التنفيذي في أكتوبر 2020، وافق

على تقسيم مبلغ 203,500,000 دولار أمريكي على الدول الأعضاء لعام 2021 بناءً

على جدول تقدير الأنصبة للفترة 2020-2022. واعتبارًا من 31 ديسمبر 2021، تم

تحصيل 178,789,441.40 دولارًا أمريكيًا، أي ما يمثل معدل تحصيل بنسبة 88 ٪.

كما تم تحصيل 26,273,629 دولارًا أمريكيًا من متأخرات الميزانية العادية في عام

2021، أي ما يعادل 27 ٪ من المتأخرات المستحقة. وسددت خمس وأربعون (45) دولة

عضواً كامل أنصبتها المقررة في الميزانية العادية لعام 2021 بينما سددت خمس (5)

مدفوعات جزئية. لم تقدم خمس (5) دول أعضاء أي مساهمات في أنصبتها المقررة

للميزانية العادية لعام 2021.

ب. علاوة على ذلك، في 31 ديسمبر 2021، تم تحصيل مبلغ 891.15,756,34 دولارًا

أمريكيًا من أنصبة مقررة للدول الأعضاء في صندوق السلام قدرها 51.25 مليون دولار

أمريكي، أي ما يمثل معدل تحصيل بنسبة 68 ٪. سددت سبع وثلاثون (37) دولة أنصبتها

المقررة في صندوق السلام لعام 2021 بالكامل بينما سددت أربع (4) دول أعضاء

مدفوعات جزئية. لم تسدد أربع عشرة (14) دولة عضوًا أي مدفوعات من أنصبتها

المقررة لصندوق السلام لعام 2021 .

ج. علاوة على ذلك، تم الإطلاع على آخر المستجدات حول حالة مساهمات الدول الأعضاء

في الميزانية العادية لعام 2022 وصندوق السلام للفترة بين 1 يناير 2022 و 25 يناير

2022. أكدت المفوضية أن المادة 19 (3) من النظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي

تنص على أن المساهمات النظامية من الدول الأعضاء تكون مستحقة في 1 يناير من كل

سنة مالية. وبناءً على ذلك، قامت ست (6) دول أعضاء، وهي كوت ديفوار، وجامبيا،

ورواندا، وزيمبابوي، وتوجو، وناميبيا بدفع أنصبتها المقررة لعام 2022 بالكامل.

د. فيما يتعلق بالميزانية العادية، تم تحصيل ما مجموعه 503.27,874,14 دولارًا أمريكيًا

من أصل 571,784,204 دولارًا أمريكيًا كأنصبة مقررة للدول الأعضاء في عام

2022، وهو ما يمثل معدل تحصيل بنسبة 7.26 ٪. بالإضافة إلى ذلك، تم تحصيل ما

مجموعه 715.26,255,3 دولارًا أمريكيًا من أصل 51.25 مليون دولار أمريكي

كأنصبة مقررة للدول الأعضاء في عام 2022، وهو ما تمثل 6.35 ٪ من الأنصبة المقررة

لعام 2022.

ه. من أصل الهيئة الكاملة البالغة 400.000.000 دولار أمريكي لصندوق السلام، بلغ

إجمالي المبالغ المحصلة في 25 يناير 2022 252.034.074.49 دولارًا أمريكيًا

و. فيما يتعلق بالعقوبات، أشارت المفوضية إلى أن مقرر المجلس التنفيذي 1138 الصادر

في أكتوبر 2021 نص على فرض عقوبات تحذيرية على عشر (10) دول أعضاء: وهي

تشاد، غينيا الاستوائية، موزمبيق، جنوب السودان، الكونغو، بنين، غينيا، ليسوتو، كابو ويردي، ساو تومي وبرينسيبي، التي لم تسدد 50٪ على الأقل من أنصبتها المقررة لعام 2021. ومع ذلك، قامت كل من تشاد وغينيا الاستوائية وموزمبيق وليسوتو وكابو ويردي منذ ذلك الحين بتسديد مدفوعاتها، مما مكنها من إلغاء العقوبات التحذيرية بما يتماشى مع المقرر (XXXIV) Assembly / AU / Dec.802 الصادر في فبراير 2021 والذي منح رئيس المفوضية صلاحية رفع مؤقت للعقوبات المفروضة على دولة عضو، وتقديم تقرير إلى لجنة الممثلين الدائمين لاتخاذ قرار وفقاً للمادة 36 (3) من قواعد الإجراءات المنقحة.

ز. علاوة على ذلك، أشارت المفوضية إلى المقرر Ext / Assembly / AU / Dec.3 (XI) الصادر في نوفمبر 2018 والذي قرر المؤتمر بموجبه أنه قد ينظر في الطلبات المكتوبة من الدول الأعضاء التي تمر بظروف قاهرة تجعلها غير قادرة مؤقتاً على دفع مساهماتها المقررة. وفي هذا الصدد، أبلغت الجلسة المشتركة بأن الصومال وسيشيل وبوروندي تمتثل امتثالاً كاملاً لخطط السداد الخاصة بكل منها لتسوية المتأخرات. ومع ذلك، لم تختتم ليبيا والسودان المشاورات مع المفوضية بغية التوصل إلى اتفاق على خطة سداد خاصة بكل منهما.

ح. فيما يتعلق بالمشاورات الثنائية بين المفوضية وستة من بلدان إقليم الشمال بشأن تحفظاتها على تقدير الأنصبة في صندوق السلام، تم تقديم ملخص للمشاورات على النحو التالي:  
ط. بموجب المقرر (XXVIII) EX.CL/Dec.1119 الصادر في فبراير 2021، منح المجلس التنفيذي المفوضية تفويضاً بمواصلة المشاورات الثنائية مع البلدان الستة في إقليم الشمال وفقاً للتحفظات على المقرر (XXVII) EX.CL/Dec.1100 بشأن استخدام جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية لتقدير مساهمات الدول الأعضاء في صندوق السلام للاتحاد الأفريقي، وذلك بهدف الوصول إلى الآلية المناسبة لتقدير المساهمات في صندوق السلام طالما أن ذلك لا يؤثر على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بالفعل بشأن هذه المسألة والتحفظات التي تم إيدؤها عليها.

ي. أصدر المجلس التنفيذي كذلك إلى المفوضية توجيهات من خلال المقرر (XXIX) EX.CL/Dec.1138 الصادر في أكتوبر 2021، وحث الدول الأعضاء المعنية على استكمال المشاورات المذكورة أعلاه قبل الدورة العادية للمجلس التنفيذي في فبراير 2022.

ك. وفقاً لهذه المقررات، عُقد اجتماعان تشاوريان بين المفوضية والدول الست من إقليم الشمال في 21 أكتوبر 2021 و10 يناير 2022 لبحث الاقتراح المقدم من الدول المعنية بشأن تقدير المساهمات في صندوق السلام في الإقليم المعني.

ل. تضمن الاقتراح سيناريو هين:

(1) السيناريو الأول: بناءً على المقرر 605 الصادر في 2016 في كيجالي، تخصيص مساهمة متساوية بنسبة 20٪ لكل إقليم من الأقاليم الخمسة. سيتم بعد ذلك التوزيع داخل الإقليم وفقاً للقدرة على الدفع.

(2) السيناريو الثاني: استناداً إلى الصيغة الإقليمية المقترحة خلال المشاورات الإقليمية مع الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بتمويل الاتحاد (المقرر 1100 الصادر في أكتوبر 2020)، تخصيص حصة 22.5٪ لأربعة أقاليم هي الشمال والجنوب والشرق والغرب بينما يأخذ إقليم الوسط نسبة 10٪.

م. أشير أيضا إلى أن ستة من البلدان السبعة التي يتكون منها إقليم الشمال أبدت تحفظات وهي: جمهورية مصر العربية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجمهورية التونسية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ودولة ليبيا.

ن. عقب مناقشات مستفيضة، وافق الاجتماع على تركيز التحليلات اللاحقة على السيناريو الثاني الذي يقترح أن يخصص لإقليم الشمال 22.5% (90 مليون دولار) من إجمالي الأموال الممنوحة لصندوق السلام.

س. ستسترشد التحليلات كذلك بالمقرر 1119 المذكور أعلاه، الذي ينص على أن الآلية التي سيتم التوصل إليها لتقدير الأنصبة في صندوق السلام يجب ألا تؤثر على التوافق الذي تو التوصل إليه والتحفظات المتعلقة به.

ع. فيما بعد، بناءً على تخصيص 90 مليون دولار (22.5%) لإقليم الشمال، تم اقتراح سيناريو هين:

(1) السيناريو الأول (من الدول الست): تأخذ كل دولة من الدول الست ذات التحفظات حصتها من 90 مليون دولار المخصصة للإقليم (بافتراض أن جميع البلدان السبعة تتقاسم فيما بينها 90 مليون دولار بشكل متناسب) بينما يظل بلد واحد يقدم مساهمته في الهبة الكاملة البالغة 400 مليون دولار وفقاً لتوافق الآراء. وبالتالي، سيكون إجمالي المساهمة من إقليم الشمال 105.34،300،100 دولاراً، أي 513.68،153،66 دولاراً من ستة بلدان بالإضافة إلى 591.67،146،34 دولاراً من بلد واحد. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى عجز قدره 28 136 379.12 دولاراً في الهبة المستهدفة البالغة 400 مليون دولار.

(2) السيناريو الثاني (من المفوضية): يتم توزيع 90 مليون دولار بشكل متناسب بين البلدان الستة التي أبدت تحفظات مع الاستمرار في المساهمة في الهبة البالغة 400 مليون دولار طبقاً للتوافق. وبالتالي، فإن إجمالي المساهمة من إقليم الشمال سيكون 591.67،146،124 دولاراً، أي 90 مليون دولار بالإضافة إلى 591.67،146،34 دولاراً. وهذا من شأنه أن يؤدي في نهاية المطاف إلى عجز قدره 892.79،289،4 دولاراً مقارنة بمبلغ 400 مليون دولار المستهدف في الهبات.

ف. وللتعويض عن النقص، اقترحت الدول الست ذات التحفظات ما يلي:

(1) يمكن إعادة الفائدة المتولدة من استثمار صندوق السلام إلى الصندوق حتى يصل إلى قيمة الهبة الكاملة.

(2) يمكن تمديد التاريخ المستهدف للهبة الكاملة لصندوق السلام لمدة سنة أو سنتين.

ص. فيما يتعلق بتطوير جدول الأنصبة الجديد للفترة 2023-2025، أشارت المفوضية إلى أنه في أعقاب التوصيات المقترحة في تقرير الفريق الرفيع المستوى بقيادة أوباسانجو، استند جدول الاتحاد الأفريقي إلى مزيج يجمع بين مخطط متغير للتقدير، وهو منهجية الأمم المتحدة، وطريقة منفصلة أوصى بها الفريق. وهناك نموذج منفصل لصياغة جدول أنصبة يصنف الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي حسب مستويات نطاقات الدخل ويخصص إجمالي المساهمات وفقاً لمجموعات البلدان المشار إليها بالمستويات على النحو التالي:

(1) المستوى الأول: الدول الأعضاء التي تساوي أو تفوق حصتها 4% من إجمالي ناتجها المحلي

(2) المستوى الثاني: الدول الأعضاء التي تساوي أو تتجاوز حصتها 1% من إجمالي ناتجها المحلي ولكنها تقل عن 4% ؛

(3) المستوى الثالث: الدول الأعضاء التي يقل نصيبها عن 1% من إجمالي ناتجها المحلي.

ق. يتمثل الأساس الاقتصادي المفاهيمي لحساب جدول الأنصبة في اتخاذ إجمالي الدخل القومي لكل دولة عضو كمقياس رئيسي لقدرة البلدان النسبية على الدفع. يمثل الدخل القومي الإجمالي مجموع الدخل الاقتصادي الذي يشمل إجمالي الدخل (أو الناتج) الذي يتولد داخل البلد بالإضافة إلى دخل العمالة والاستثمار المكتسب خارج حدود الدولة. إن إدراج صافي دخل العمالة من / إلى الخارج هو ما يجعل الدخل مفهوماً أكثر شمولاً من الناتج المحلي الإجمالي. يتم تعديل الدخل القومي الإجمالي بعد ذلك بعاملين رئيسيين ليعكس بشكل أفضل القدرة على الدفع:

(1) مخصصات الديون الخارجية التي تساوي الدخل القومي الإجمالي مطروحاً منه إجمالي مدفوعات الديون الخارجية الفعلية (تدفقات الديون) التي تسدها البلدان. يصبح إجمالي الدخل الناتج هو الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب الدين. يهدف هذا التعديل إلى توفير قدر من التخفيف للبلدان التي تأثرت بشدة بضغوط تراكم الديون المفرط؛

(2) تعديل الدخل الفردي المنخفض كوسيلة لتخفيف عبء البلدان ذات القاعدة السكانية الضخمة التي تؤثر سلباً على جهود التنمية الحكومية. يتم قياس الدخل الفردي المنخفض بمقياس يسمى الدخل القابل للمساهمة، والذي يحدد القدرة النسبية على الدفع للدول الأعضاء. تحدد نتائج التعديلين نظرياً مفهوم القدرة على الدفع.

ر. قدمت المفوضية عقب ذلك الخيار المقترح لجدول الأنصبة المقررة للفترة 2023-2025. 13. وبعد ذلك، قدم رئيس اللجنة الوزارية لجدول تقدير الأنصبة والمساهمات على مستوى السفراء موجزاً للملاحظات والمناقشات التي أعقبت ذلك على النحو التالي:

- أ. أثّرت مخاوف إزار تركّز استثمارات الاتحاد الأفريقي في بنكين من إقليم واحد، إذ لا يمكن ألا يوجد في القارة سوى بنكين يقدمان أسعاراً فائدة تنافسية. تم تشجيع المفوضية على التشاور مع البنوك في جميع أنحاء القارة لضمان توزيع الاستثمارات بالتساوي عبر الأقاليم ولتنويع المخاطر.
- ب. اعتبر الاجتماع أن نسبة إنفاق أموال الشركاء، البالغة 55.3٪، منخفضة للغاية وطلب تفسيراً لما يمكن أن يُعزى إليه معدل الصرف المنخفض.
- ج. أعربت الجلسة المشتركة عن تقديرها للجهود التي تبذلها المفوضية والدول الستة في إقليم الشمال التي أبدت التحفظات، لإجراء مشاورات بهدف إيجاد حل ودي لهذه المسألة.
- د. كان ينبغي للمفوضية أن تضع سيناريوهات حول كيفية سد العجز بناءً على الاقتراح المقدم من البلدان الستة في إقليم الشمال.
- هـ. يجب أن تتجنب العبارة المستخدمة في تقرير المشاورات مع البلدان الستة في إقليم الشمال ذكر أسماء الدول الأعضاء التي لا تعنيها التحفظات.
- و. ذكّر أعضاء من إقليم الشمال الاجتماع بأن أحد المبادئ الأساسية التي يقوم عليها إنشاء صندوق السلام هو التوزيع المتساوي للعبء بين أقاليم الاتحاد الأفريقي الخمسة (5) كما هو منصوص عليه في مقرر المؤتمر 605 الصادر في يوليو 2016 ، الذي يسترشد أيضاً بالمادة 23 من بروتوكول السلم والأمن الذي يدعو إلى المسؤولية المشتركة بين

أقاليم الاتحاد الأفريقي الخمسة في تمويل أنشطة السلم والأمن. وعليه، فإن خيار توزيع 90 مليون دولار بشكل متناسب بين البلدان الستة لا يتوافق مع مبدأ التوزيع المتساوي. ز. دعا أعضاء إقليم الشمال أيضا إلى بحث اقتراحهم بشكل إيجابي لأنهم اعتبروه أكثر إنصافًا في التوزيع ويكفي كحل وسط لتسوية مسألة تقدير مساهمات الدول الأعضاء في الصندوق.

ح. اعتبر الاجتماع أن الاقتراح الذي قدمته الدول الست بإعادة الفوائد المتولدة من استثمار صندوق السلام للتعويض عن النقص هو اقتراح في غير محله وغير مقبول.

ط. بالنظر إلى الآثار المترتبة على الاقتراحات، لا سيما فيما يتعلق بأوجه النقص، طلبت الدول الأعضاء مزيدًا من الوقت لدراسة الاقتراح والتشاور على نطاق واسع.

ي. إن نهج التشاور مع البلدان الستة ككتلة لا يتوافق مع أحكام المقرر 1119 الذي طلب من المفوضية الدخول في مشاورات ثنائية مع البلدان المعنية.

ك. تم تقديم اقتراح إلى مجموعة وزراء المالية الخمسة عشر يتعلق بتحليل الاقتراحات التي طرحها إقليم الشمال بشأن تقدير الأنصبة في صندوق السلام. وتم التأكيد على أن استنتاجات هذا التحليل ينبغي أن تسترشد بمشاورات أوسع مع الدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، سئل عما إذا كان الممثل السامي المعني بتمويل الاتحاد الأفريقي وصندوق السلام قد شارك في المشاورات.

ل. في ضوء الجداول الزمنية الممتدة للمساهمة في صندوق السلام، أُثير قلق بشأن إمكانية مساهمة أي دولة عضو في الصندوق بما يتجاوز ما يُفترض أن تساهم به قبل التمديد.

م. مع الأخذ في الاعتبار الآثار المتطورة لكوفيد 19 والحاجة إلى استخدام أحدث وأشمل البيانات التي من شأنها الكشف عن الأداء الاقتصادي للدول الأعضاء، كرر الاجتماع الحاجة إلى تمديد الجدول الحالي لمدة عام لتطبيقه على السنة المالية 2023.

ن. لوحظ أن الجدول المقترح لا يزال يلقي بعبء لا داعي له على إقليم الشمال. وعليه، يجب النظر إلى مبدأ التقاسم العادل للأعباء لتقليل تركيز المخاطر على أنه من الاعتبارات الرئيسية في عملية تطوير الجدول.

س. تم تقديم اقتراح يقضي بأنه تمشيا مع روح التضامن والمزيد من الملكية، ينبغي تخصيص حصة لا تقل عن واحد في المائة (1٪) من الميزانية لجميع الدول الأعضاء.

ع. أعرب عن انشغال مفاده أن جدول الأنصبة للاتحاد الأفريقي يجب أن يعكس القدرة الاستيعابية للأموال من جانب المفوضية والأجهزة الأخرى.

14. وبعد الملاحظات الواردة أعلاه، أبلغ عن الردود التي قدمتها المفوضية على النحو التالي:

أ. إن المفوضية هي بصدد استكمال صياغة سياسة خاصة بها للخزانة وتهدف إلى توفير مبادئ توجيهية فيما يتعلق بكيفية قيام الاتحاد الأفريقي بالاستثمارات. في الوقت الحالي، يتم وضع الاستثمارات في البنوك حيث تم الاحتفاظ بالأموال في البداية، ريثما يتم استكمال صياغة السياسة. وفي الوقت المناسب، سيتم إطلاع الدول الأعضاء على التقدم المحرز في هذا الصدد.

ب. أحاطت المفوضية علما بالأراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء ضد الاقتراح المتعلق باستخدام أسعار الفائدة الناتجة عن استثمار صندوق السلام للتعويض عن النقص وشجعت الدول الأعضاء على التوصل إلى آلية موحدة للدفع في صندوق السلام.

ج. ذكرت الجلسة المشتركة بأنه من صلاحية الدول الأعضاء مناقشة واعتماد جداول الأنصبة المستخدمة لتوزيع نفقات المنظمة. وعليه، تحيط المفوضية علما بالتوصية بتمديد تطبيق جدول الأنصبة المقررة للفترة 2020-2022 لمدة سنة واحدة.



د. فيما يتعلق بالتركيز على استخدام أحدث البيانات، حذرت المفوضية من أن البيانات، ولا سيما بيانات عام 2021، لن تتوفر إلا في نهاية عام 2022. وبطبيعة الحال، قد يظل هذا الأمر يمثل قيوداً زمنية نظراً للحاجة إلى إجراء مشاورات وأفية. في ضوء اعتماد جدول الأنصبة من قبل أجهزة صنع السياسة في فبراير 2023.

15. وافقت الجلسة المشتركة بعد ذلك على التوصيات العامة لتتظر فيها الجلسة المشتركة للوزراء على النحو التالي:

- أ. أوصت الجلسة المشتركة، بعد أن استعرضت حالة المساهمات، بوضع البلدان التي تخلفت عن اشتراكاتها المقررة ضمن فئات العقوبات المعنية.
- ب. أحاطت علماً وهنأت الدول الأعضاء التي سددت مساهماتها المقررة على الرغم من كل الصعوبات والتحديات الناجمة عن جائحة كوفيد 19 وأثارها المدمرة على اقتصادات الدول الأعضاء.
- ج. كما أحاطت علماً وهنأت الدول الأعضاء التي تواصل دفع اشتراكاتها المقررة بحلول 1 يناير تمثياً مع المادة 19 (3) من النظم واللوائح المالية للاتحاد الأفريقي.
- د. حثت المفوضية على التعجيل باستكمال صياغة سياسة الخزانة التي ستسترشد بها، من بين أمور أخرى، استراتيجيات الاستثمار في الاتحاد الأفريقي التي ستضمن التوزيع العادل للاستثمار بين جميع أقاليم الاتحاد الأفريقي.
- هـ. تطلب من وزراء المالية الخمسة عشر، بالتعاون مع المفوضية، تحليل الاقتراح المقدم من إقليم الشمال وتقديم توصيات ستوفر الأساس لمزيد من المشاورات حول هذه المسألة.

#### هاء - المناقشات

16. مع الأخذ في الاعتبار تقرير الجلسة المشتركة على مستوى السفراء والخبراء من وزراء المالية الخمسة عشر التي عُقدت في 28 يناير 2022، قدم الاجتماع الملاحظات التالية:

- أ. هنا الاجتماع الصومال وسيشيل وبوروندي على التزامها بخطط السداد المتفق عليها لتسوية متأخراتها، وأكد على أهمية الالتزام بالجدول الزمنية المتفق عليها لتنفيذ خطط السداد لتسوية المتأخرات من قبل الدول الأعضاء التي أعربت عن صعوبات في سداد مساهماتها. وعليه، شجع السودان وليبيا على استكمال الاتفاق على خطة الدفع الخاصة بكل منهما مع المفوضية بما يتماشى مع مقررات أجهزة صنع السياسة.
- ب. أعرب مجدداً عن انشغاله إزاء المعدل المنخفض لصرف أموال الشركاء في 2021 وطلب توضيحاً بشأن المشكلات التي يمكن أن تُعزى إليها هذا الأداء المنخفض.
- ج. بينما أكد مجدداً الأعضاء من إقليم الشمال، الذين أبدوا تحفظاتهم بشأن مسألة تقدير المساهمات في الصندوق، دعمهم الثابت لصندوق السلام، استحضروا وكرروا مقرر المؤتمر 605 الصادر في يوليو 2016 في كيجالي، والذي نص على تعبئة الهبة الكاملة للصندوق من مساهمات متساوية من كل من أقاليم الاتحاد الأفريقي الخمسة (5)، على النحو المحدد في الصكوك ذات الصلة، ورحبوا كذلك بمشاركة وزراء المالية الخمسة عشر ومكتب المستشار القانوني في المفوضية في إجراء المشاورات الثنائية من أجل التوصل إلى حل ودي.
- د. كرر ضرورة اختتام المفوضية للمشاورات مع الدول الأعضاء التي أبدت تحفظات فيما يتعلق بالطريقة المستخدمة لتقدير أنصبة صندوق السلام وتقديم تقرير إلى المؤتمر في فبراير 2022. ولهذه الغاية، طلبت الجلسة المشتركة من وزراء المالية الخمسة عشر، بالتعاون مع المفوضية، تحليل الاقتراحين بهدف اقتراح حل يسترشد بمبادئ القدرة على الدفع، والتوزيع العادل للأعباء لتجنب تركيز المخاطر ومن أجل التضامن. وسيوفر الحل

- المقترح الأساس لمزيد من المشاورات مع البلدان المعنية في إقليم الشمال. كما طلبت الجلسة المشتركة تقديم تقرير عن النتيجة في جلستها القادمة.
- ه. فيما يتعلق بالنقطة "د" أعلاه، تم تقديم اقتراح يؤكد على الحاجة إلى إيجاد حل وسط بين السيناريوهين المتنافسين من أجل تجنب التأخير في الحصول على الهيئة الكاملة لصندوق السلام. وأوصي بالنظر في متوسط النقص في النسبة المئوية بين السيناريوهين
- و. أكد مجدداً على أن الاقتراح الذي قدمته دول الشمال الست لاستخدام الفوائد المكتسبة من استثمار صندوق السلام للتعويض عن النقص أمر غير مقبول قطعاً.
- ز. أعرب عن تقديره للدول الأعضاء لالتزامها بدفع المساهمات السنوية على الرغم من التحديات الاقتصادية التي واجهتها نتيجة لجائحة كوفيد 19. كما هنا الدول الأعضاء التي سددت بالفعل أنصبتها المقررة لعام 2022 بالكامل.
- ح. مع التذكير بأن مراجعي الحسابات قد حذروا من تركيز استثمارات الاتحاد الأفريقي في بنكين مما يشكل مخاطر مالية، رحب بالإعلان عن استكمال صياغة سياسة الخزانة في الاتحاد الأفريقي. ستحدد سياسة الخزانة بوضوح استراتيجية الاستثمار الخاصة بالاتحاد فيما يتعلق باختيار البنوك التي من شأنها أن تقدم أفضل عائد على الاستثمارات عبر القارة.
- ط. أعرب الاجتماع عن تقديره للتقدم الذي أحرزه خبراء وزراء المالية الخمسة عشر والمفوضية في القيام بالأعمال الفنية الأولية بشأن إعادة صياغة جدول الأنصبة القادمة على الرغم من ضيق الوقت وقلة البيانات ذات الصلة.
- ي. أعاد التأكيد على أن استخدام أحدث البيانات وأكثرها شمولاً من شأنه أن يكشف عن الأداء الاقتصادي الحالي للدول الأعضاء، مع مراعاة الآثار المتطورة لكوفيد 19، وناشد المفوضية كذلك أن تنظر في تقريرها عن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لكوفيد 19 الذي يسلط الضوء على الحالة الأليمة التي يواجهها السكان في جميع أنحاء القارة. وبناءً على ذلك، كرر الحاجة إلى تمديد الجدول الحالي لمدة عام لتطبيقه حتى السنة المالية 2023.
- ك. أكد أن مبادئ التقاسم العادل للأعباء لتجنب تركيز المخاطر، والتضامن والقدرة على الدفع يجب إيلاؤها ما تستحق من الاعتبار في صياغة جدول الأنصبة الجديد.

#### فء - ردود المفوضية

17. قدمت المفوضية ردوداً على الملاحظات التي أبدت على النحو التالي:
- أ. إن المفوضية بصدد الانتهاء من صياغة سياسة خاصة بها للخزانة تهدف إلى توفير مبادئ توجيهية فيما يتعلق بتنفيذ الاستثمارات من قبل الاتحاد الأفريقي. وفي الوقت نفسه، يتم تنفيذ الاستثمارات لدى البنوك التي تم فيها الاحتفاظ بالأموال في البداية ريثما يتم الانتهاء من صياغة سياسة الخزانة.
- ب. أحاطت علماً بالأراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء ضد اقتراح استخدام أسعار الفائدة الناتجة عن استثمار صندوق السلام للتعويض عن النقص، وشجعت الدول الأعضاء بقوة على التوصل إلى آلية موحدة للدفع في صندوق السلام.
- ج. ذكرت الجلسة المشتركة بأنه من صلاحية الدول الأعضاء مناقشة واعتماد جداول الأنصبة المستخدمة لتوزيع نفقات المنظمة. وعليه، تحيط المفوضية علماً بالتوصية بتمديد تطبيق جدول الأنصبة المقررة للفترة 2020-2022 لمدة سنة واحدة. أحاطت علماً كذلك بضرورة الالتزام بالمبادئ التوجيهية للقدرة على الدفع، والتقاسم العادل للأعباء لتجنب تركيز المخاطر، والتضامن والقدرة على الدفع عند صياغة الجدول الجديد للأنصبة المقررة

د. إن مسألة المعدل المنخفض لصرف أموال الشركاء تثير قلقاً بالغاً للمفوضية وتعزوها النتائج الأولية إلى جائحة كوفيد 19 ولكن يجري مزيد من التحقيقات حول هذه المسألة.

### زاي- الخاتمة والتوصيات

18. بعد مداوات مستفيضة، اعتمدت الجلسة المشتركة التوصيات التالية :

أ. هنأت الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة على الرغم من الصعوبات الاقتصادية التي واجهتها العديد من الدول بسبب ظهور كوفيد 19 وحثت الدول الأعضاء التي لم تف بعد بالتزاماتها المالية تجاه الاتحاد أن تقوم بذلك.

ب. وفقاً لمقرر المؤتمر (XI) / Dec.3 / AU / Assembly / Ext الصادر في نوفمبر 2018 ، الذي ينص على أن الفترة القصيرة الأجل لتأخر الدول الأعضاء عن سداد المتأخرات هي ستة (6) أشهر، ويجب إخضاع الدول الأعضاء التالية للعقوبات ذات الصلة

(1) عقوبات تحذيرية: الكونغو وغينيا وساو تومي وبرينسيبي

(2) عقوبات وسيطة: بنين وجنوب السودان

ج. تشيد بجمهورية الصومال، وجمهورية سيشيل، وجمهورية بوروندي لوفائها بالتزاماتها بتسوية متأخراتها وفقاً لخطط السداد المعتمدة.

د. تحث دولة ليبيا وجمهورية السودان على التواصل مع المفوضية للاتفاق على خطة سداد

خاصة بكل منهما لتسوية متأخراتهما وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في يوليو 2022.

هـ. توصي بتمديد فترة تطبيق الجدول الحالي للأنصبة المقررة 2020-2022 لمدة عام واحد

حتى عام 2023 لإعطاء مزيد من الوقت للمفوضية وخبراء وزراء المالية الخمسة عشر

لجمع المزيد من البيانات التي ستعكس بشكل أفضل قدرة الدول الأعضاء على الدفع

ولإجراء المشاورات الإقليمية اللازمة بعد الانتهاء من صياغة مشروع الجدول المقترح.

تطلب كذلك من المفوضية وخبراء وزراء المالية الخمسة عشر الاتفاق على خارطة

طريق لتطوير جدول جديد للأنصبة ليتم تطبيقها للفترة 2024-2026.

و. تطلب من وزراء المالية الخمسة عشر، بالتعاون مع المفوضية، تحليل الاقتراحين

المتنافسين، أحدهما من قبل المفوضية والآخر من قبل البلدان المعنية في إقليم الشمال فيما

يتعلق بتحفظاتها على تقدير الأنصبة في صندوق السلام وأن توفر التوصيات المنبثقة عن

المراجعة أساساً لمزيد من المشاورات مع البلدان المعنية. طلب الاجتماع أيضاً أن يشارك

مكتب المستشار القانوني للمفوضية في العملية لضمان الامتثال لمقررات المجلس

التنفيذي. كما تم تشجيع إشراك الممثل السامي المعني بتمويل الاتحاد وصندوق السلام.

وطلب من المفوضية تقديم تقرير إلى اللجنة الوزارية في دورتها القادمة.

ز. مع الإحاطة علماً بالمخاوف التي أثرت بشأن تركيز الاستثمارات في بنكين من إقليم

واحدة، حثت المفوضية على استكمال سياسة الخزانة للاتحاد الأفريقي التي ستضمن

توزيع الاستثمارات بالتساوي في جميع أنحاء القارة لتجنب تركيز المخاطر وليستفيد

الاتحاد من الأسعار التنافسية التي تقدمها المؤسسات المالية الأخرى.

### حاء- الختام

19. شكر معالي الوزير عمر بن داود في كلمته الختامية، المندوبين على حضورهم والاجتماع وأعرب

عن تقديره للعمل الفني الذي قام به السفراء وخبراء وزراء المالية الخمسة عشر، بتيسير من

المفوضية.

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

---

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

---

2022-01-20

# Report of the Joint Sitting of the Ministerial Committee on Scale of Assessment and Contributions and the Committee of Fifteen Ministers of Finance (F15)

African Union

DCMP

---

<https://archives.au.int/handle/123456789/10406>

*Downloaded from African Union Common Repository*